

﴿ جواب ﴾ ١٤٠

من الفايده يحيى شريف احمد بن سليمان

كونسيلي جنيرال بعمالة فلسطينه

صاحب نيشان الحرمة

الساكن بفصر الطير حكم سطيف

اجاب به راييس الكميسيون ببشاريس

عن المسئلة الجزايرية



١٨٩١

﴿ سطيف ﴾ مطبعة روكت



10-10-10

10

The first of the series is the

first of the series is the

first of the series is the

first of the series is the

first of the series is the

first of the series is the



10

The first of the series is the

الحمد لله وحده

عدد ٨٣٨٧ في ٢٨ جولييت سنة ١٨٩١

الى حضرة المعظم الاربع سعادة السيد راييس
اعضا المجلس الاعلى بباريس بعد اهدا اشرف
السلام عليكم كما يليف برفيع مقامكم انه قد ورد
علينا كتابكم السامي المورخ ٢٥ ماي سنة ١٨٩١
يتضمن عدة مسائل في جانب المسلمين سكان
الفطر الجزايري تلتهمسون الجواب مني اليكم عنها
وهي مبنية على خمسة اصول وبالعصل الاول يتضمن
شان ترتيب التملك والاحوال النسبية المقرر لها
الفوانين المورخة سنة ١٨٦٣ و سنة ١٨٧٣ و سنة ١٨٨٧
وما نقول في نتائجها والشروط الواجبة في نزع
الاملاك من اربابها على مفتضى الفوانين
المورخة من سنة ١٨٥١ الى سنة ١٨٥٩ و قانون التمييز
بالاسما النسبية المورخ ٢٣ مارس سنة ١٨٨٢ والسلب
بالزيادة بين العرب وما يظهر في شان البانكة
وما علم ايها الحضرة السنية ان فواتين التملك
المذكورة لم يعد العمل بها الا بالضرر على المسلمين
اذ لا فتدا بها اتلج لهم اراضيهم من ايديهم

وجلب لهم خساير و اعمال شاففة كابدوها مع
كميصارات التملك والجميطراوات المكلجين
بالتحديد فمن سنة ١٨٦٣ الى الان ما انتجت بايدة
من ذلك ولا شاهدنا ها * وكذا الاراضي
المنزوعة من اربابها ولقد شاهدنا ثلاثة اعراش
من اقرب جهة الينافد خرجت جميع اراضيهم من
ايديهم ولم يبق لبعضهم الا اقل الفليل الاول
عرش مجانة حكم برج بو عريريج والثاني عرش
عامر دائرة سطيف والثالث عرش ريغة كمون ريغة
المتزجة ولما كان عرش ريغة هذا هو وطني ومسقط
راسي بها انا اوضح لمعاليكم حاله من جانب
اراضيه مما ضاع منها وما بقي للناهالي وذلك
ان جملة ترابه ١٦٨٣١٥ هكتارا فدخل من ذلك في
حيازة الدوميين ٦٠٠٠٠ هكتار غيب و ٤٠٠٧١ هكتارا
من جانب الخمس والثغاف الخصوصي المضروب
به الوطن بسبب فتنة سنة ١٨٧١ و ٣٠٠٠ هكتارا
ازاضي مخزن و ١٥٠٠ هكتارا سباخ ملح بالجملة
الصايرة في حيازة الدوميين ١٠٤٥٧١ هكتارا واخذ
من الباقي للكمينال ٣٠٥٤١ هكتارا فتصير مع

ما قبلها ١٣٥١١٢ هيكتارا فكلها كانت للاهالي
يتصرفون فيها فلما رجعت ايد يهم عنها لم يبق لهم
بعدها الا ٣٣٢٠٣ هيكتارا ويوجد في هذا الوطن نحو
ستة الالف بيتا تشتمل على نحو ستة و ثلاثين
الف نفس من السكان فاذا وزعت عليهم بفيته
الشراب الخالص لهم على حسب البيوت
او النجوس فلا يتحصل للواحد منهم الا اقل من هيكتار
واحد فهل ترى اذا جاء كميصار التملك لتملك
سكان هذا الوطن كيف يتمكن له ان يقسم هذا
النصيب اليسير على الالف من النجوس التي صارت
بسبب ما نزع منها الى ضيف كبير حتى اداهم
ذلك الى السحرث بالنصب من الغل مع الالتزام
لصاحب الارض بشرط ادا الغرامة كلها على السحرث
ومنهم من يكتري الارض بالقيمة الغالية التي
تضاهي قيمة الشرا جزا ادهم ذلك ضيفا على ضيف
ولا لهم مهرب من ذلك بهذا مما هو طار عندنا
ولا شك ان في مواطن اخرى يوجد ما هو اشد
منا ضيفا

و اما التمييز بالاسماء النسبية الصادر فانونها في
٢٣ مارس سنة ١٨٨٢ فليست لايفة للمسلمين جميعا
ولا هي في دينهم بل هي غير مفبولة لديهم و
مارضى بها من رضى منهم الا فها و غلبة اذ يعلمون
انه لا بايدة لهم في التسمية بها و انما تجر الى فساد
دينهم الذي هو راس مالهم * و اما السلب بين
العرب بالزيادة فهو ربي و حرام في شرعنا و كذلك
البانكة لفرنسوية و انها ما خالطها المسلمون الا
بسبب الا حتياج اللاحق بهم مع انهم ياخذونها
هنا الماية فرنك بزيادة ثلاثين او اكثر في العام
و بلغنا انها في فرنسة توجد الماية فرنك بزيادة
اقل من فرنكين في العام فساغ للمحتاج اليها
ارتكاب اخو الضررين وهو التسلب من بانكة
مثل فرانسة احسن

والبصل الثاني مانفول في الانعام بالاراضى
على الفرنسويين او الا جنبيين و بيعها منهم و كذا
انتفالمهم من برهم الى الوطن الجزايري و دخول
الا جنبيين في الجنس الفرنسوي فبالجواب عن
ذلك ان الانعام من الدولة بالاراضى الدومينية

على الفرنسيين أو الأجنبيين الذين في طاعتهم
حسن لكن نرغبوا أن يكون مثلهم المسلم المحتاج
للأرض في الأنعام عليه وكما يباح لهم بيعها وكذلك
يباح للمسلمين ولا يحرمون منها لأنها كانت
بلادهم أو لأبائهم أولى بها من الأجنبيين أعطوا أو بيعا
لتكون التسوية في الحقوق بين الجميع

والبصل الثالث مانقول في غرامة العرب وما
يليف لها من التغيير وكذا غرامة القبائل و غرامة
الفرنسيين الجزائريين هل ينبغي أن تكون كما في
فرنسة أم لا ❀ وفي شأن السخرة وأراضي الدومين
و بيعها والغيب وتحديداتها وصيانتها ولا نتبع
بالمياه وطرف الحديد والمراسي ما هو أولى
للدولة أن تعامل به أهالي بعض الدائرات
المحتاجين للاعانة والمكوس والطرف وخدمتها

بالجواب عن ذلك هو أن المغارم الواجبة على
العرب شاهدناها ثفيلة عليهم حيث كانت متنوعة
ومع ذلك فلا تخلو من زيادة المتولين عليهم في
موجباتها وإذا عارضناهم في ذلك احتجوا علينا

بالقانون بما يلزمنا حينئذ لا السكوت والصبر
وكذلك المكوس في ضررها فينبغي للدولة ان
تتدارك ذلك بما يتمكن لها من تخفيف
المغارم والمكوس عن الامة * واما اراضي الدوميين
فينبغي ان يباح بيعها لكل طالب سواء كان فرنسويا
او عربيا او اجنبيا كما تقدم فريبا * كما ان معاملة
الدولة للمحتاجين من اهالي الدائرات مسلمين
كانوا او نصارى وانعامها عليهم بما تنجبر به
احوالهم من الدراهم او اراضي الدوميين فهو من
عدلها واحسانها فينبغي لها ان لا تنسى التفضل و
لا متنان عليهم * واما ما عدا هذه المسائل
المذكورة في هذا الفصل بالظاهر ان يفي كل شيء
على حاله المعلوم به

والفصل الرابع السؤال عن تعليم العربيه
والفرنساويه وما نتج منه وما ينبغي له على حسب
قانون سنة ١٨١٣ وتعليم الطب للعرب والقبائل
والشريعة الاسلاميه والفرنساويه من فضاة
وجوجوات والشرع الجارى بوطن القبائل

والتراجم وما يجب في محاكم الجرائم المعبر عنها
بلاكورد اسيزو ولا عوان و جلب العافية والفانون
المعروف بلاند ييجينه وترتيب البلدة المترجة وضمنان
الاها لي المشترك ودخول العرب والفبايل في
الجنسية الفرنسية وما يتحصل من الجايده ان
ادخلوا في سلك الجند العسكري

فالجواب عن ذلك هو ان التعليم للفرانسيست
والعربية مما يجب الاعتناء به والاجتهاد في تحصيله
وغاية قصدنا تكثير المدارس وكل مدرسة يكون
فيها معلمان احدهما لتعليم التلامذة اللغة الفرنسية
وما يتعلق بها والاخر يعلمهم الفرائض والعظيم
واحكام دينهم من صلاة وصيام وغيرهما كي يكونوا
محافظة على ما فرضه الله على كل مكلف واما
الاقتصار على تعليم اللغة الفرنسية خاصة فلا ينتج
منه الا نسيان دينهم وجهلهم بمعالمه وفي ذلك
ضرر عليهم لا يخفى على كل عاقل فكان من
الواجب اصلاح دينهم ودنياهم * واما تعليم الطب
فهو من اهم الامور ويحق للمسلمين الاعتناء

بمعرفته * واما الشريعة الا سلامية و العرفساوية
و فضا تهما فلا يخفى ان ضدين لا يجتمعان فان
الشريعة الا سلامية مبنية على الفرا ان العظيم
والحديث النبوي فلم تنزل ثابتة الاصل لا فيها
زيادة ولا نقصان و من خالفها فقد حاد عن سوا
السييل و فضائنا يحكمون بها و يعصلون النوازل
بين الخصما في الزمن القصير ولا يالحق الخصما
كثير من المصروف في جميع الاشيا تافهة كانت
او ذات بال * و الشريعة العرفساوية بخلاف ذلك
لانها مبنية على القوانين و القوانين حادثة و مختلفة
بحسب اغراض الملعبين لها بنظرهم لما يناسب
العرفساويين في برانسة و حكام الصلح يحكمون
بين المسلمين بها بلا تعديل ولا تجريح و لا تركية
وانما اذا اتاهم الخصم بشاهدين و لو كانا فاسفين
غير عدلين فيحلفهما و يقبل شهاد تهما و يحكم
بها على الاخر على ما شاهدنا فلم يمكن الجمع
بينها و بين شريعتنا و بذلك لم ينتج من العمل
بها الا الضرر للمسلمين في دنياهم و دينهم فاما في

دنياهم فلما يعرض للخصم من كثرة المصاريف ولو
في حجة تافهة والتطويل بفصل النوازل حتى
يحصل الملال من ذلك ويسلم صاحب الحق
في حقه * وأما في الدين بما لحكم بغير ما أنزل
الله في كتابنا * بما المطلوب من الدولة أن ترد شريعتنا
إلى أصلها فيصير لها مطلق النظر في جميع الأشياء
الذاتية والمالية * كما أن الشريعة الفرنسية لها
الحكم في الجرائم من قتل وسرايق وجراحات
وجميع أنواع الجنايات والتشديد بعقاب الظلام
والبغاة لتفتر العافية والهناء في المواطن كلها * وأما
الشرع الجاري بوطن الفبایل فلا يليق بهم لأن
لفظ الاسلام يشمل العرب والفبایل وشريعة
المسلمين متحدة فلا محيد لهم عنها * وأما
المترحمون فيحق اعدادهم بما في الامكان اكثر
مما هم عليه اليوم لانهم الواسطة بين الفرنسيين
والمسلمين لا كن يشترط فيهم أن يكونوا من البلغا
في اللغتين نطقا وكتابة سوا كانوا فرنسيين
او مسلمين او اسرايليين ومن كان غير بليغ فلا ينال

ذلك لا ندنا شاهدنا بعض التراجم فاصريين عن
لا ستيعا بما يلفى عليهم من الجانيين و يترحمون
على غير صواب فيحصل من ذلك التغليب للحكم
و تصير ترجمتهم سببا با عثا لضياح الحقوق * واما
محاكم الجرايم و الا عوان و لا ند يجينة و ترتيب
البلدة المترجة فليس لي كلام فيهم و انما لكم الاجتهاد
فيها تستقيم به شونهم * واما جلب العافية فلا يتم
الا بفهر الظلام و المتمددين و التشديد في عفا بهم
ولا يفهرهم الا التعويض للحكم المخزنى في امورهم
الرديية * و كذا الحكم الشرعى لا يجعلتهم كما كان
عليه الامراولا * لان في هذا الوفت فدا نحل
الحكم باتساع الحرية و كثر الظلام و المعتدون
و صاروا يتجراون على من هو اضعف منهم
فينهبونه و شاهدناهم احضروا امام حكام الصلح
المنتهى اليهم امرهم باطلفوا ساملين بلا عفا بكيوى
لا يعودون الى ارتكاب ما كانوا يفعلون * واما
الضمان المشترك فلا نريدوه اذ فيه ظلم من كان
بريا من الذنب والله يقول من يعمل سوا اي حيز به

✽ واما الدخول في الجنسية الفرنسية فهو امر
عظيم علينا لانه الخروج من ديننا وشريعتنا و تبدل
يلهما علينا و دخول المسلم في غير دينه كبر و نحن
لا نرضوا به و لا نقبلوه و غاية قصدنا ان المسلم يبقى
مسلم و الفرنسية فرنساويا من غير تحويل احد
عن ملته فلكم دينكم و لنا ديننا ✽ واما ايجاب
ادخال المسلمين في الخدمة العسكرية و التزامهم
بها مثل الفرنسية فذلك لا نرضوا به لما فيه من
الاضرار العائدة عليهم من ترك دينهم الواجب
عليهم التحفظ به و تضییع جوايدهم و مصالحهم و خد
متهم على عوايلهم ✽ واما من جاكم مختارا
الدخول في العسكرية كالعادة فهو في اختياره
و نرضوا به

و الفصل الخامس مانفول في ترتيب الامور
المخزنية مما يجب على الوالى العام و عمال
العمالات و تعيين امورهم و تنظيم الوطن الجزائرى
ايحس ان يكون كما فرنسة ام لا وهل يليق اتخاذ
وزير لالهالى الجزائرية على مقتضى الامر

البارزة ما بين سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٦٠ وما يتعين
فيمن يكون منتخبا من المسلمين لان يكون عضوا
في اي مجلس كان هل لا ليق ان يكون مختارا
من جانب الدولة او بالفرعة وهل ينبغي للعرب ان
يدخلوا مع الفرنسيين في التفريع على من يكون
اولى للولاية في الفامرتين وهل يحتاج للعرب ان
يكون منهم اعضا بكمسيون الكونسيل الا على
بالجزاير وما يليف له من تغيير او تبديل وهل يجب
ان يبقى العمل جاريا على مفتضى الامر والفوانين
الاجارية او يصير جرياتها كما في فرانسة

فالجواب عن ذلك ان كل ما تقدم ذكره في
هذا الفصل ينبغي ان يبقى كل شئ على حاله دون
تغيير ولا تبديل ماعدا الامور الاتية وهواننا نود ان
يكون من المسلمين اعضا في الفامرتين وفي
الكونسيل الا على بالجزاير ويكونون قد اختارتهم
الدولة لانها اعرف بمن هو صالح لذلك من
ابنا جنسنا ولا يكون عليهم تفريع ابدا لان بالفرعة
تكون النفس بين المقترعين ويعسد الا مريينهم

ويفع من ذلك تعيين بعض الأراذل الذين ليسوا
بأهل لتلك الوظائف الربيع شأنها * وأما من
يتعين من الفرنسيين للولاية بالفامرتين بالفرعة
فيجب اجتناب المسلمين من ذلك وعدم
الدخول مع الفرنسيين في التفريع عليهم على كل
حال * وهذا الذي أدركه فهمنا من المسائل المشار
إليها وقد اجبناكم عنها بما حضر لدينا من الأجوبة
و نرجو منكم الصبح والشجاء وزعنا أن كنا قد
اخطأنا في شيء منها مع مزيد احترامنا لعلي
مقامكم والسلام من يحيى شريف أحمد بن
سليمان أجوان بريغة كونسيل جنرال حكم سطيف
عمالة فسنطينة آمين الله آمين

